وماذا بعد الانسحاب؟

المسميات شطرت مبدأ المواطنة وأفقدت الهوية العراقية جوهرها

ونحن على أعتاب انسحاب القوات الأميركية من البلاد، والذي يتزامن مع عام ميلادي جديد، يبقى السؤال الجوهري والكبير الذي يراود اغلب العراقيين؛ وهو كيف سيكون حال البلد بعد أن تخرج القوات الأميركية بعد تسع سنوات تقريباً؟

انسحاب الجيش الاميركي (أرشيف)

□ تحليل سياسي/ ماجد طوفان

هناك حزمة من الأسئلة الملحة الأخرى التي تقفز على الواقع الجديد وبشدة، لعل الأهمية ستتفاوت في وضع الأسئلة! ويتعين على المراقب الكشف والحفر في متن الملفات والعقد العالقة، والتي كانت تربك المشهد السياسي وما زالت تربكه إلى اليوم، وفي الوقت ذاته، يتعيّن على الحكومة والكتل السياسية أن تبدأ في خط شروع جديد يتماهى مع المرحلة الجديدة، أما إذا ما بقي العقم والسجال السياسي على حاله فإننا إزاء اختبارات مصيرية قد تطيح بكل شيء.

ولعل الحجج الناتئة التي كان يراها البعض مبرراً لحمل السلاح و (المقاومة) وقتال المحتل قد سقطت اليوم وبلا رجعة بلحاظ غياب العلة، فكل من كان يتمترس تحت هذا الرداء لزاما عليه اليوم أن يخرج منه، وان يمارس حياته مثل كل العراقيين، وان يشرعوا في بناء الوطن، وان يتركوا خلف ظهورهم كل الأفكار التي هي -وبلا جدال- أفكار مستوردة على واقعنا، وهذا لا يعني أن هناك من قاتل الاميركان بنيّة وطنية خالصة ولم تتلوث أيديهم بدماء أبناء جلدتهم، وعلى أصحاب هذا المشروع ان يغلقوه اليوم لأنه أصبح سالبا بانتفاء الحاجة إليه.

وعلى مسار آخر، على النخب السياسية التي تحكم البلاد أن تخرج من الحيز الضيق الذي أوجدته تحت مسميات طائفية وغيرها من المسميات التي شطرت مبدأ المواطنة وأفقدت الهوية العراقية جوهرها وماهيتها الضاربة بالأصالة والتجذر، ولعل الأيام القليلة الماضية أوضحت وبما لا يضع مجالا للشك، ان مستقبل العراق بعد الانسحاب الأميركي سائر نحو المجهول، وربما إلى الهاوية، لذا نعتقد أن العملية السياسية بحاجة الى مراجعة شاملة ودقيقة، والى إعادة إنتاج مفرداتها على مستوى الأداء الحكومي وعلى مستوى اداء الأحزاب والكتل، إذ أن المتغيّر المتمثل بالانسحاب يلزم ويفرض على النخب الحاكمة إجراء هذه المراجعة، لان الأعوام السابقة أثبتت فشل النهج الذي اعتمدته هذه النخب، والمتابع يلاحظ أن الانسحاب اخذ يقترن بمطبّات أشبه ما تكون بالصواعق، فما أن أعلنت محافظة صلاح الدين عن مشروع الإقليم حتى أصبح مشروع قيام الأقاليم عصا ترفعها المحافظات بوجه الحكومة متى تشاء ومتى ترغب ـــ برغم أن إقامة الأقاليم حق دستوري ـــ وكأننا إزاء (دولة) يحكمها المزاج، مبتعدين بشكل أو بآخر عن ابسط مشاريع الدول النامية!! فقد أثار اعلان قيام ديالى بإعلانها إقليما ردود أفعال ساخطة، جاء ذلك بعد أقل من شهرين على إعلان محافظة صلاح الدين في ٢٧ من تشرين الأول ٢٠١١، خطوة مماثلة، كرد فعل على إجراءات وزارة التعليم العالي بإقصاء ١٤٠ أستاذاً وموظفاً من جامعة تكريت وفصلهم عن العمل تنفيذاً لقانون هيئة المساءلة والعدالة، وكذلك رداً على حملة الاعتقالات التي شهدتها المحافظة صلاح الدين، في ٢٣ و٢٦ تشرين الأول الماضي، والتي شملت العشرات من ضباط الجيش العراقي السابق وأعضاء بحزب البعث المنحل. يشار إلى أن عدداً من المحافظات العراقية هددت باتخاذ خطوات مماثلة، منها الأنبار والبصرة ونينوى، فيما شدد رئيس الوزراء نوري المالكي على ضرورة اختيار الوقت المناسب بالنسبة للفدراليات والأقاليم، كما ينبغي أن تكون في ظل استقرار ووحدة وطنية وحرص، وليس على أساس طائفي، حيث تبدأ المشاكل والتحديات. يذكر أن المادة ١١٩ من الدستور العراقي تنص على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم إما بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بطلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تشكيل الإقليم، كما تنص المادة ١١٧ على أن يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطاته وصلاحياته، وآليات ممارستها على ألا يتعارض مع هذا الدستور.

حرب العراق مستمرة.. ونجاحها مقترن بوقت طويل

□ بغداد/ المدى

علّقت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحيتها على إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما انتهاء الحرب على العراق والتي استمرت أكثر من ٩ سنوات، وقالت إن انتهاء الدور الأميركي في العراق يبعث على الراحة.

وتضيف أن العراقيين الآن تقع على عاتقهم مسؤولية جعل مستقبل بلادهم أفضل، فالقتال لم ينته، ولا يزال النجاح هدفا بعيدا، وسيكون أمام الولايات المتحدة دور كبير لتلعبه وهو تشجيع وتأييد ومجادلة القادة العراقيين لتقديم التنازلات السياسية التي طالما تم تأجيلها والتي تمثل الأمل الوحيد لبناء دولة ديمقراطية مستقرة.

وتتابع الصحيفة قائلة، إن حقيقة رحيل صدام حسين هي سبب حقيقي للاحتفال، لكن قائمة الأخطاء والأهوال التي ارتكبت في هذه الحرب طويلة بشكل غير مبرر، بدءا من الاندفاع في الحرب المستندة إلى معلومات استخباراتية تم التلاعب بها.

فإدارة بوش لم تكن لديها خطة لحكم العراق بعد الإطاحة بصدام، والاقتصاد العراقي لا يزال يعاني آثار أيام النهب الأولى، وأدى قرار حلّ الجيش العراقي إلى اندلاع فتنة طائفية استمرت خمس سنوات لم تهدأ تماما، كما أن النظام السياسي في العراق لا تزال تعصف به الخلافات الدينية والعرقية.

وترى الصحيفة أن الولايات المتحدة لا تزال تدفع ثمناً باهظاً لقرار بوش بالحرب في العراق، ويجب أن يدرس صانعو القرار الأميركيون على مدار أجيال هذه الأخطاء بعناية وضمان عدم تكرارها.

وأعربت الصحيفة عن قلقها من سلطوية رئيس الحكومة نورى المالكي، وقالت إنه مهتم بالثأر أكثر من اهتمامه بلمّ الشمل.

وختمت الصحيفة تقريرها بالقول، إن الرئيس أوباما الذي أسند حملته الانتخابية في الطريق نحو البيت الأبيض على مناهضته للحرب، لم يتردد في الوفاء بوعده بإعادة القوات الأميركية، والآلاف القليلة المتبقية ستخرج من العراق بنهاية العام الجاري، وسيكون هناك احتفال بعودتهم، إلا أن أميركا يجب ألاّ تنسى تكاليف الحرب التي اعتمدت على الغطرسة والأكاذيب. وكان الرئيس الأميركي قد ذكر أمس الأول، أن مستقبل العراق سيكون في يد شعبه والحرب الأميركية فيه ستنتهي، مشيرا إلى أن حرب العراق تمثل نجاحا باهرا تطلب تسع سنوات، لافتا في الوقت نفسه إلى "العمل الشاق والتضحيات" التي رأى أنها كانت ضرورية لتحقيق النجاح.

وقال باراك أوباما خلال استقباله جنود الفرقة الثانية والثمانين في الجيش الأميركي العائدين من العراق، وأسرهم في قاعدة فورت براغ بولاية كارولاينا الشمالية، إن "كل ما قام به الجنود الأميركيون في العراق من القتال والموت والنزيف والبناء والتدريب وإبرام الشراكات قادنا إلى لحظة النجاح هذه"، مؤكدا أن "العراق اليوم أصبح من مسؤولية العراقيين حكومة وشعبا".

وأضاف أوباما على وقع هتافات الترحيب بقبعات الجنود الحمر أن "هذا اليوم الرائع لانتهاء حرب استمرت وقتا طويلا كنا نعلم بأنه سيأتي"، مشيرا إلى أن "إنهاء حرب أصعب من بدئها".

الجيش العراقي (أرشيف)

نصيف: نخشى وصاية دول الجوار

١٤ مشروعاً جاهزة للتصويت والموازنة والمحكمة الاتحادية محلّ خلاف

□ بغداد/ إيناس طارق

عالية نصيف

أعربت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف عن مخاوفها من وصاية دول الجوار على العراق، وتدخلها بملف تدريب القوات الأمنية العراقية.

وقالت في تصريح لـ(المدى): إن قضية تدريب القوات العراقية خطيرة جدا، وملف حساس، أثبتت الولايات المتحدة فشلها فيه، كونها لم تدرب قواتنا على المعدات والأسلحة لمرحلة ما بعد الانسحاب العسكري، لتبدأ مرحلة أخرى وهي وضع القوات العراقية لما بعد نهاية ٢٠١١ وهو موعد الانسحاب الأميركي.

وكان عدد من السياسيين قد طلبوا من دول مجاورة، ومنها إيران ودول خليجية تدريب القوات العراقية، بعد الوصول إلى طريق شبه مسدود في مفاوضات الحكومة مع الولايات المتحدة لبقاء جزء من القوات الأميركية لغرض التدريب، لكن واشنطن طلبت منحهم حصانة قانونية، غير ان الأطراف العراقية رفضت منح هذه الحصانة.

وأشارت نصيف إلى أنها تخشى اليوم من وصاية دول الجوار على العراق والتدخل في شؤونه، ورأت أن احد الحلول للخروج من قضية تدريب القوات العراقية هو السير على خطى تعاقدات بعض الدول مع دول مصدرة للسلاح بالرجوع إلى بند تدريب قوات الدول المصدر إليها السلاح من قبل كوادر متخصصة من البلد المورد للسلاح، وأوضحت أن هذا الإجراء أفضل من جلب أي طرف إلى العراق لغرض التدريب.

عضو التحالف الكردستاني محمود عثمان اعتبر أن تدريب القوات المسلحة العراقية من قبل متخصصين أميركيين أو أطلسيين لاسيما أن غالبية سلاحها من تلك المصادر من دون منحهم الحصانة هو الأفضل للعراق، وانتقد عثمان في تصريح صحفي نقلته وكالة السومرية نيوز "تولي مهمة التدريب من قبل قوات دول أخرى صغيرة كدول الخليج العربي"، لافتاً إلى أن "قواتها المسلحة بحاجة أساساً إلى مدربين أميركيين أو أوربيين". واتفق قادة الكتل السياسية خلال اجتماع عقد، في الثاني من آب ٢٠١١، في مقر إقامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، على بدء الحكومة مباحثات مع الولايات المتحدة بشأن إبقاء عدد من القوات الأميركية لتدريب القوات العراقية بعد موعد الانسحاب الكامل نهاية العام ٢٠١١ الحالي، في حين لاقى ذلك معارضة التيار الصدري الذي رفض أي نوع من المباحثات في إطار إبقاء أميركيين في البلاد بعد نهاية العام.

مراقبون للوضع الأمني يتخوفون من حدوث ثغرات أمنية واختراقات استخبارية بعد الانسحاب الأميركي، ومن هذه الثغرات قضية تدريب القوات العسكرية، اذ تتسابق دول الجوار ومنها إيران على الدخول في خط تدريب الجيش، ومن المؤسف أن دعوات تدريب قواتنا جاءت على لسان سياسيين، من دون الخضوع الى التخصص الوظيفي وان الشأن العسكري هو من اختصاص القادة الأمنيين وليس السياسيين.

□ بغداد/ المدى

على الرغم من تأكيد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي أن الجلسات القادمة ستشهد إدراج القوانين المهمة في جدول أعمال مجلس النواب، موضحا في مؤتمر عقده يوم ١٢ كانون الأول الماضي أن البرلمان سيصوت في جلسته التاسعة التي عقدت أول من أمس على تسعة قوانين مهمة، من بينها قانون المحكمة الاتحادية، الذي شهد خلافات سياسية بين الكتل الرئيسة حينما قرأ قراءة أولى، مؤكداً أن هناك خطة قد وضعتها رئاسة المجلس للتصويت على ١٠٠ قانون خلال الدورة الحالية، لكن ما حصل خلال جلسة الخميس الماضي جاء عكس ما توعد به رئيس البرلمان في إدراج القوانين المهمة خصوصا قانون المحكمة الاتحادية، ورفعت جلسة الخميس التاسعة من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى يوم السبت بغياب القوانين المهمة ومن بينها قانون المحكمة الاتحادية، بعد أن شهدت التصويت على ستة مشاريع قوانين وإنهاء القراءة الأولى لموازنة ٢٠١٢، وللمرة الأولى شهدت الجلسة التصويت الالكتروني على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون وزارة الموارد المائية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٨ والمقدم من وزارة الزراعة، وعلى مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى معاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي والمقدم من لجنة الأمن والدفاع وصوت أيضا على مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والمقدم من لجان الأمن والدفاع والقانونية والعلاقات الخارجية وعلى مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والمقدم من لجان الأمن والدفاع والقانونية والعلاقات الخارجية، وشهدت الجلسة تأجيل التصويت على مشروع قانون هيئة الرقابة الوطنية العراقية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمقدم من لجنة الأمن والدفاع لغرض المراجعة، لافتا إلى أن "المجلس صوت على مشروع قانون الأوسمة والأنواط والمقدم من لجنتي الأمن والدفاع والقانونية، وصوت أيضا على مشروع قانون تصديق اتفاقية الإطار بشأن الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمقدم من لجان المالية والقانونية والاقتصاد وتم تأجيل التصويت على مقترح قانون التعديل الأول لقانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٨ والمقدم من لجنة التعليم العالي ومشروع قانون وزارة السياحة والآثار والمقدم من لجنته السياحة والآثار، كما أنهى القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢"، وكشفت مصادر من داخل مجلس النواب أن رئيس البرلمان طلب تضييف وزير المالية يوم السبت المقبل (اليوم) لإمكانية معالجة الثغرات الموجودة في الموازنة، وكانت ابرز القوانين التي أجلت خلال الجلسة مشروع قانون المحكمة الاتحادية والمقدم من اللجنة القانونية، وقال عضو اللجنة القانونية محمود الحسن في تصريح لمراسل (المدى) في البرلمان إن "اللجنة لغاية الآن لم تستكمل المعالجات القانونية للمسائل التي أثارت الخلافات بين الكتل"، وتابع الحسن أن قانون المحكمة الاتحادية سيتأخر لدى اللجنة بسبب وجود نقاط خلافية، مشيرا إلى أن بعض الأحزاب قدم مقترحا بزيادة أعداد وصلاحيات فقهاء الشريعة الإسلامية في المحكمة مما حال دون التوافق عليه، برغم تأكيد رئيس البرلمان قبل أيام.

هروب محكوم بالإعدام من الرصافة

كشف مصدر في مديرية السجون التابعة لوزارة العدل عن تمكن سجين محكوم بالإعدام من الهروب من سجن الرصافة الرابعة، مساء أمس الأول.

ونقلت الوكالة الاخبارية للانباء عن مصدر قوله: إن احد السجناء من المحكومين بالإعدام، تمكن من الفرار من سجن الرصافة الربعة ببغداد، في وقت متأخر من مساء أمس الأول الخميس. وأضاف المصدر: أن إدارة السجن لم تعلم بهروبه إلا أمس الجمعة، وتوقع المصدر تواطؤ حراس السجن بعملية تهريبه، ولم يتحدث المصدر عن طريقة هروبه.

البصرة تشكو سرقة تعييناتها

أكد نائب عن محافظة البصرة وائتلاف دولة القانون أن حصة محافظة البصرة من التعيينات سرقت لغياب الوزراء، وتم تعيين مدراء عامين في الشركات النفطية والمراكز الأمنية من خارج المحافظة.

وقال البزوني القيادي في حزب الدعوة- تنظيم العراق أمس إن "سرقة التعيينات في محافظة البصرة هو جزء من ملف الفساد المتفشي في أروقة الحكومة الاتحادية والسبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو غياب الوزراء بالإضافة إلى تعيين مدراء عامين في النفط والمراكز الأمنية من خارج المحافظة".

العراقية لن تتنازل عن مجلس السياسات

أوضح النائب عن ائتلاف العراقية قصي جمعة أن ائتلافه لن يتنازل عن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، وسيطالب به مجدداً، كون هناك نقاط أخذت من العراقية مقابل هذا المجلس أثناء تشكيل الحكومة، مشيراً إلى أن الأزمة الحالية بين الكتل السياسية كثيرة ولا تقتصر على المناصب.

وقال جمعة: إن رئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي تنازل عن رئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية ولم يتنازل عن المجلس لأنه أخذت نقاط عليه من العراقية أثناء تشكيل الحكومة ولا يمكن التنازل عنه.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون